

393

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

**الموضوع :** توضيحات حول أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014  
**المرجع :** مکتوبکم بتاريخ 27 جانفي 2014

لقد ذكرتم بمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة " " مختصة في التصرف في خلاص الأجر وطلبتكم على هذا الأساس توضيحات حول تطبيق أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 خاصة فيما يتعلق بـ:

- كيفية احتساب الدخل السنوي الصافي الذي لا يتجاوز 5.000 دينار المعفى من الضريبة على الدخل،
- كيفية تدارك الخصم من المورد المستوجب على أجر الموظفين الذين لم يتعدّ دخلهم السنوي 5.000 دينار غير أن المكافآت التي يتقاضونها خلال أو آخر السنة مقابل الساعات الإضافية والمنح الاستثنائية تجعل دخلهم يتجاوز الحدّ المذكور. خاصة وأنّ خصم كامل مبلغ الضريبة من أجر الشهر المعني يمكن أن يؤدي بهم إلى عدم الخلاص.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنّ الدخل السنوي الصافي الذي لا يتجاوز 5.000 دينار بالنسبة إلى الأجراء وأصحاب الجرايات والإيرادات العمرية يحتسب بعد الطروحات بعنوان المصاريف المهنية وبعنوان الحالة والأعباء العائلية.

ويحتسب مبلغ 5.000 دينار، بالنسبة إلى الأجراء، باعتبار الأجر الأساسي المحدّد طبقاً للتشريع والتراتب الجاري بها العمل أو طبقاً للأنظمة أو القوانين الأساسية للمؤسسات تضاف إليه المنح والمكافآت وقيمة الامتيازات العينية المنتظمة التي يمنحها لهم مؤجروهم علاوة على الأجر الأساسي.

غير أنه لا تؤخذ بعين الاعتبار لاحتساب المبلغ المذكور المنح الظرفية غير المنتظمة كالمكافآت مقابل الساعات الإضافية ومنحة الموازنة ومنحة المردودية.

بالتالي، وفي صورة عدم تجاوز الدخل السنوي الصافي 5.000 دينار كما تمّ بيانه أعلاه، يعفى الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون مداخيل في صنف المرتبات والأجور والجرایات والإيرادات العمرية دون سواها من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد بهذا العنوان.

مع العلم أنه في صورة إجراء الخصم من المورد على المرتبات والأجور الراجعة للمعنيين بالأمر، فإنه يمكنهم المطالبة باسترجاعه طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

أما في صورة تجاوز الدخل السنوي الصافي 5.000 دينار كما تمّ بيانه أعلاه خلال السنة، فإنّ الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل يطبق في هذه الحالة على أجر الشهر الذي تجاوز خلاله الدخل السنوي 5.000 دينار وعلى أجور الأشهر اللاحقة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية  
وبتفويض منه

المدير العام للشركات  
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي